الصكوك الإسلامية الخضراء وتعزيز الاستدامة البيئية: مدخل محاسبي

إعداد

د. علي شيخون

مستشار المحاسبة والمالية الإسلامية
عضو هيئة التدريس بجامعات الأزهر بالقاهرة وأم القرى بمكة المكرمة – سابقا
المدير التنفيذ للشركة العربية الأوروبية للحلول المتكاملة "تطوير مالي وإدري" اسطنبول

اسطنبول - تركيا
جوال 905465484655+
بريد الكتروني: aaashaikhoun@gmail.com

بحث مقدم للمؤتمر الدولي السادس للتمويل الإسلامي
تنظيم جامعة حمد بن خليفة – قطر
الفترة من 15 – 17 أكتوبر 2023

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تحقيق بيان الإطار المفاهيمي لكل من التنمية المستدامة بجوانبها النظرية والمحاسبية، وبيان الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية الخضراء، واهميتها وأهدافها ومجالاتها وضوابط إصدارها، وبيان متطلبات الإفصاح للصكوك الإسلامية الخضراء بجانبيها العام، والخاص بالصكوك بأنواعها المختلفة، واستخدم الباحث المنهج الاستنباطي للوصول للنتائج المرجوة من البحث، وقسم البحث لموضوعين رئيسين هما تمويل التنمية المستدامة وأدواته وآلياته ومتطلباته، والمدخل المحاسبي للتمويل بالصكوك في الفكر الإسلامي.

وقد خلصت الدراسة إلى كثرة الدراسات والبحوث الخاصة بتمويل التنمية المستدامة، ومنها التمويل الإسلامي للتنمية المستدامة، لكن لا يوجد دراسة خاصة بالقياس أو الإفصاح المحاسبي للصكوك الإسلامية الخضراء، ولا توجد معايير محاسبية خاصة بالقياس والإعتراف والإفصاح المحاسبي للصكوك الإسلامية الخضراء، وأن التراث الإسلامي يذخربكنوز تحتاج إلى من يزيل عنها الغبار لتوجه البشرية إلى ما ينفعها ويصلحها ويحقق آمال المهتمين بشون الإنسان والمجتمع والبيئة وغيرها، ويمكن الاعتماد على ما توصلت إليه الدراسة بخصوص متطلبات الإفصاح المقترحة الخاصة بالصكوك الإسلامية الخضراء بكافة أنواعها والأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها.

وأوصت الدراسة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معايير للقياس والإفصاح خاصة بتمويل الاستدامة بأدوات التمويل الإسلامية ومنها الصكوك الخضراء، والباحثين والدارسين باعتبار هذه الدراسة نواة مقبولة ليبنى عليها كافة المتطلبات المحاسبية والمالية اللازمة لمزيد من استخدام سهل وميسور وصحيح لأدوات التمويل الإسلامية، لتأخذ مكانتها الطبيعية عللا المستوى الدولي، مؤسسات التمويل الإسلامي بمزيد من الدراسة ودعم الباحثين خاصة الشبان منهم لإخراج ما في تراث هذه الأمة من كتوز تفيد منها البشرية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – تمويل التنمية – المحاسبة المستدامة – التمويل الإسلامي – الصكوك الإسلامية الخضراء – الإفصاح المحاسبي

مشكلة البحث

يشهد العالم زخما من الدراسات والأبحاث الخاصة بالتنمية المستدامة بأبعادها المحتلفة، اقتصادية، واجتماعية، وبيئية وتكنولوجية، و توجد أيضا محاولات حثيثة للسعي لتطبيق ما أنتجته البحوث والدراسات، للحفاظ على الموارد من النضوب وحماية حقوق الأجيال القادمة، ولتحقيق العدالة والمساواة بين البشر، ولتخفيف الأعباء عن كاهل الفقراء، وللمحافظة على بيئية صحية خالية من التلوث أو على الأقل تخفيض التلوث لأدنى درجاته المقبولة للعيش الكريم، وقد قام التمويل الإسلامي بدور واضح في تمويل التنمية المستدامة من خلال الاستثمار بأدواته المتنوعة، والتي تتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية، وتشهد الساحة الدولية على مستوى العالم الإسلامي سعيا كبيرا لتمويل الاستدامة بأبعادها المختلفة، خاصة بإصدار الصكوك الخضراء، ومن هنا تبدو للباحث الحاجة الماسة لتوفر كل أدوات وآليات ومتطلبات التمويل المستدام خاصة بالصكوك الخضراء، من مبادئ وقواعد وأسس ومعايير شرعية ومحاسبية، لضبط الاستثمار وتوجيهه لتحقيق أهدافه دون الوقوع في براثن تقليد الأدوات الأخرى غير الخاضعة لضوابط الشريعة الإسلامية، مما يمثل انحرافا عن مقاصد التمويل الإسلامي، وتوجد بعض الآليات والمعايير لكنها – في راي الباحث- غير كافية لمجاراة التسارع الكبير في طلب التمويل الإسلامي المنضبط وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

وتظهر مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل هناك فروق واضحة بين تمويل التنمية المستدامة بأدوات التمويل الإسلامية وأدوات التمويل التقلدية؟
- هل يمكن أن تحقق أدوات التمويل الإسلامية خاصة الصكوك الخضراء أهداف التنمية المستدامة في البلاد التي تسعى لاستخدامها؟
- هل متطلبات تمويل التنمية المستدامة بأدوات التمويل الإسلامية الحالية كافية للحفاظ على هويتها وتحقيق أهداف التمويل؟
- هل توجد معايير محاسبية للقياس الاعتراف والعرض والإفصاح عن الصكوك الإسلامية الخضراء؟

وستجيب الدراسة على هذه التساؤلات بما يفي بحاجة الباحثين والدارسين، وأيضا بما يفي بحاجة التطبيقيين، وبما يبرز سبق الفكر الإسلامي في شتى جوانب الحياة، وهي مهمة كل باحث غيور على تراثه وأمته، وعلى الإنسانية.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من مدى الحاجة له، ومن الأثر الذي سينتج عنه، وأيضا من إمكانية الوصول لنتائج صالحة للتطبيق وغير متعارضة مع قواعد وأصول البحث العلمي، وقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وتتوفر في هذا البحث المكونات الثلاث للأهمية، حيث لا يوجد – على حد علم الباحث- دراسة خاصة بموضوع الإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الأخضر متمثلة في الصكوك الإسلامية، والمتاح عبارة عن فقرات متناثرة هنا وهناك، لا تسمن ولا تغني من جوع، أما عن الأثر الذي سنتج من هذا البحث فهو تغطية الفجوة االمتمثلة في عدم وجود مثل هذه الدراسة، خاصة اقتراح متطلبات إفصاح للاستثمار بالصكوك الخضراء بأنواعها المختلفة، أما عن إمكانية الوصول لنتائج قابلة للتطبيق فهي مهمة الباحث الذي يعتقد مقدرته على الوصول لهذه النتائج بما يمثل إضافة للمكتبة العلمية الإسلامية في مجال المحاسبة، خاصة محاسبة الإستدامة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- بيان الإطار المفاهيم لكل من التنمية المستدامة بجوانبها النظرية والمحاسبية.
- بيان الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية الخضراء.
- بيان متطلبات الإفصاح للصكوك الإسلامية الخضراء بجانبيها العام، والخاص بالصكوك بأنواعها المختلفة.

الدراسات السابقة

توجد عشرات الدراسات والأبحاث في موضوع التنمية المستدامة وتمويلها، وأيضا الخاص بالتمويل الإسلامي منها، لكنها تتمحور جميعها حول التعريف والإطار النظري ودورها في تعزيز التنمية المستدامة، لكن لا يوجد منها ما يخص المدخل المحاسبي، وإن كان فعن التمويل الإسلامي بشكل عام، وأكثر ما توصل إليه الباحث من دراسات في الموضوع تحوم من بعيد حول موضوع البحث، ومنها الدراسات التالية:

1- **دراسة (محمود عطية، وعبد الحميد عيسى،2021)** "إطار مقترح لمشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية فى ضوء القانون رقم (138) لسنة2021 ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية دراسة نظرية ميدانية".

هدفت الدراسة إلى وضع إطار محاسبى يوضح طبيعة الصكوك السيادية، وكيفية القياس والإفصاح المحاسبى عنهاوالتعرف على مشكلات المحاسبة والمراجعة الناتجة من التطبيق، ووضع اطار محاسبى لمعالجتها، وتوصلت الدراسة الى تعدد مشكلات المحاسبة والمراجعة الناتجة من تطبيق قانون الصكوك السيادية، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق الإطار المقترح الذى يتضمن حلولاً للمشكلات وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعديلاتها، ووفقا لقانون الصكوك السيادية، ووفقا لتجارب بعض الدول التى تطبق صيغ الصكوك السيادية، ووفقا لما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة للمتخصصين فى مجالات الصكوك السيادية.

2- **دراسة (سامي يوسف كمال ،2001)**، "الافصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الاسلامية وأثرة علي ترويجها". وقد خلصت الدراسة إلى اختلاف طبيعة الإفصاح المحاسبي للصكوك المالية التي تصدرها المصارف الإسلامية عن الصكوك التي تصدرها المصارف التقليدية، وصعوبة تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية علي المصارف الإسلامية بدون إجراء التعديلات اللازمة لذلك، سواء بحذف لبعض البنود التي لا تلائم التطبيق في المصارف الإسلامية أو بإضافة بعض البنود الأخري التي يكون المصرف الإسلامي في حاجة الي الإفصاح عنها ولم يتم ذكرها في معايير المحاسبة الدولية، كما أن تنويع الصكوك المالية التي تصدرها المصارف الإسلامية تحقق التوازن بين السيولة والربحية والأمان، وجود اتجاه عام نحو الموافقة علي قيام المصارف الإسلامية بالإفصاح عن تقارير الرقابة سواء مراقب الحسابات أو هيئة الرقابة الشرعية لكل صك من الصكوك.

3- **دراسة (عبد الرايات، خلاوي، 2020)** "دور محاسبة الاستدامة ومعاييرها في تحسين المحتوى المعلوماتي لمخرجات النظام المحاسبي في الوحدات الصحية"

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل محاسبة الاستدامة, ومعاييرها الخاصة بالوحدات الصحية. ونطاق تأثير ذلك على النظام المحاسبي. ودراسة وتحليل النظام المحاسبي, المستخدم في الوحدات الصحية, اذ ان الوحدات الصحية. تقدم خدمات لشريحة كبيرة من المجتمع, وهي بذلك تستنزف موارد مالية وبشرية, في اثناء برامجها وانشطتها الطبية, فضلا عن ضعف نظامها المحاسبي. في توفير المعلومات المحاسبية التفصيلية، وخلصت الدراسة إلى أن تبني معايير المحاسبة الاستدامة في الوحدات الخدمية يسهم في تحسين نظامها المحاسبي وضرورة أن يتم الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة وامكانية الإفادة منها في نطاق تحسين الخدمات المقدمة وتطويرها.

4- **دراسة (الجبوري، وآخرون، 2019)** "إمكانية تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية في التقارير المالية لتعزيز جودة الابلاغ المالي للمصارف العراقية الاهلية في محافظة البصرة ".

هدفت الدراسة الى التعرف على إمكانية اتباع معايير الاستدامة المحاسبية على جودة الابلاغ المالي الموجودة في الكشوفات الماليةَ التي يتم إصدارها من قبل المصارف العراقية المدرجة في سوق للاوراق الماليةِ عن طريق تحليلَ التقارير المالية وملاحظة مدى احتوائها على مؤشرات الاستدامة والتي يمكن ان تعكس حقيقة المركز المالي وبما يلاءم المعلومات التي يمكن أن توفرها تلك التقارير لاتخاذ القرارات من اصحاب المصالح، وخلصت الدراسة إلى أن هناك عدم تقييد من المصارف في ما يتعلق بالإفصاح عن أمن المعلومات للعملاء والذي لا يتم الافصاح عنه ضمن التقارير المالية، وضرورة توجه مجالس الادارة في المصارف الخاصة بالعمل على تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالعمل على تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالاستدامة المحاسبية وبما يؤهل تلك المصارف على الدخول في مجال التنافسية العالمية.

5- **دراسة (yaldo,2015)** بعنوان "An Ontology for Sustainability Reporting Based on Global Initiative (GRI) G4" " Reporting وجوب الابلاغ عن الاستدامة بناءاً على مبادرة الابلاغ العالمي(G4)

هدف البحث الى دراسة تطوير كينونة الابلاغ عن الاستدامة على اساس مبادرة الابلاغ العالمي (GRI) أو غيرها من المبادرات او المعايير، وكانت أهم النتائج أن نسبة عدد الشركات التي اختارت تطبيق (GRI) مع إصدارات مختلفة هي (23و16%) فقط والتوصية بضرورة الاهتمام بالاستدامة وفق مبادرة الابلاغ العالمي لأنه يسهم في تحسينه.

6- **دراسة (Deswanto , 2018)** بعنوان "The associations between environmental disclosure with financial performance environmental performance and firm value"

العلاقة بين الافصاح البيئي والاداء المالي والبيئي لقيمة الشركة

هدف البحث الى بيان دراسة العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين الافصاح البيئي والاداء المالي والبيئي لقيمة الشركة ودراسة الأثرالأداء المالي على القيمة السوقية للشركة، ,وتوصلت الدراسة إلى أن الاداء المالي لا يؤثر على الإفصاحات البيئية وأن

الربحية ليست عاملا يحسن قدرة الشركة على الانخراط في المسؤولية البيئية للشركات، وأوصت بضرورة الاهتمام بالأداء البيئي لما له من تأثير مباشر على القيمة السوقية للشركة.

العلاقة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة

تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة في كونها خاصة بمحاسبة الاستدامة بصورة عامة، وبعضها خاص بالإفصاح المحاسبي عن الصكوك أيضا بصفة عامة، ويتمثل الفرق بين هذه الدراسة والدرسات السابقة فيما يلي:

- لا توجد دراسة منها عن محاسبة الصكوك الإسلامية الخضراء لا في جانب القياس ولا الاعتراف ولا الإفصاح.
- لا توجد دراسة منها تبحث في كفاية المعايير المحاسبية المتاحة للاستثمار في الصكوك الإسلامية الخضراء.
- لا توجد دراسة منها تقدم متطلبات الإفصاح عن الاستثمار بأدوات الصكوك الإسلامية الخضراء بأنواعها المختلفة وتقدم اقتراحا بالإفصاح العام لكل مستخدمي المعلومات امحاسبية سواء من المستثمرين أو غيرهم.
- لا توجد دراسة منها تقدم مقترحا للإفصاح الخاص باللمستثمرين حملة الصكوك عن الاستثمار بالصكوك الإسلامية الخضراء.

وستكون هذه الدراسة بعون الله محققة للفروق بينها وبين الدراسات المتاحة في موضوع البحث.

منهجية البحث

سينتهج الباحث المنهج الاستنباطي في الدراسة، وذلك بالرجوع إلي المراجع العربية والأجنبية من كتب وأبحاث ودراسات منشورة وغير منشورة، وكذلك النشرات والندوات العلمية والمقالات المتخصصة في هذا المجال والمعايير المنشورة ، وذلك لدراسة حالة توفر المتطلبات اللازمة لضبط تنفيذ الاستثمار بأدوات التمويل الإسلامية خاصة الصكوك، سواء المعايير المحاسبية أو معايير الحوكمة أوغيرها مما يعد المتطلبات الضرورية للإصدار لتوفير معلومات مالية تدعم مستخدميها في اتخاذ قرار سليم، واستنباط متطلبات الإفصاح عن الصكوك الإسلامية الخضراء بأنواعها المختلفة التي تستخدم في تمويل التنمية المستدامة خاصة البعد البيئي.

خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث سيتم تقسيمه إلى مقدمة، ومبحثين، كما يلي:

المقدمة: وتشمل مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، ومنهجيته، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، ويشمل:

1- مفهوم وأنواع وأهداف التنمية المستدامة والتمويل المستدام.
2- معايير المحاسبة الصادرة بخصوص تمويل الاستدامة.
3- الإفصاح المحاسبي للصكوك الإسلامية الخضراء.

المبحث الثاني: مدخل محاسبي للصكوك الإسلامية الخضراء، ويشمل:

1- محاسبة الاستدامة : المفهوم، والأهمية، والأهداف، والتحديات.
2- معايير المحاسبة الصادرة الخاصة بالتنمية المستدامة.
3- الإفصاح المحاسبي للصكوك الإسلامية الخضراء.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

1- مفهوم وأنواع وأهداف التنمية المستدامة والتمويل المستدام.

1-1 مفهوم التنمية المستدامة وتاريخها المعاصر

عرف تقرير بروندتلاند Brundtland The Report (United Nations، 1987)، الصادر بعنوان مستقبلنا المشترك (Our common future) "أنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها"، وقد تم اعتماد التعريف من قبل اللجنة العالمية للبيئة التي شكلتها الأمم المتحدة، ويقصد من ذلك بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة.

وفي سياق التنمية المستدامة، يعتبر البعد البيئي أهم العوامل التي يجب مراعاتها، ويجب العمل على الحد من التلوث وحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية، ويتطلب ذلك تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الطاقة المتجددة والتخفيف من تأثيرات التغير المناخي.

وقد حدثت "اتفاقية كيوتو" (he United Nations Framework Convention on Climate Change" (http://unfccc.int/2860.php،2005) في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو عام 1992، وهدفت الاتفاقية إلي تحقيق تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوي يحول دون التدخل الخطير البشري في النظام المناخي وقد أحدث المؤتر تحولا في اهتمام العالم في علاقة البيئة بالاقتصاد، وقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة يركز علي سبعة مكونات تشكل تحديا كبيرا أما العالم وهي التحكم في التعداد السكاني –تنمية الموارد البشرية – الإنتاج الغذائي – التنوع الحيوي، الطاقة، التصنيع، التمدن، وقد دخلت اتفاقية كيوتو حيز التنفيذ عام 2005، وفي عام 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا، حول المشاكل البيئية الخطيرة مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير، ثم عقدت قمة المناخ "بكوبن هاغن" عام 2010، التي ناقشت التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها الكلية والجزئية.

ثم عقد مؤتمر قمة التنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة في سبتمبر من عام 2015 بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" خطة التنمية المستدامة التي تتكون من 17 هدفاً و 169 غاية.

(http://www.un.org/sustainabledevelopment)، وتستند هذه الخطة إلي إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدت في عام 2000 وقادت العمل الإنمائي خلال السنوات ال15 الماضية.

وفي ديسمبر 2015 اعتمدت الأمم المتحدة اتفاق باريس حول تغير المناخ، ودخل حيز التنفيذ في نوفمبر 2016 بعد استيفاء المعيار المزدوج والمتمثل في قيام 55 دولة، تساهم بنسبة 55% من الانبعاثات العالمية بالتصديق والقبول والإنضمام للاتفاق(خليل، 2017، ص 90) .

وللاستدامة نموذجين اقتصاديين مختلفين (Neumayer،1999) أحدهما نموذج الاستدامة الضعيفة والآخر نموذج الاستدامة القوية، وتعنى الاستدامة الضعيفة بالحفاظ على إجمالي رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي مجتمعين، يؤكد النموذج أن رأس المال الطبيعي يمكن أن ينضب طالما أن رأس المال البشري يمكن أن يحل محله بمينما يؤكد نموذج الاستدامة القوية على أن رأس المال الطبيعي غير قابل للاستبدال بأشكال أخرى من رأس المال.

2-1 المبادئ الرئيسة للتنمية المستدامة (التنمية المستدامة، مفهوم وأبعاد ومكونات،-https://sustainability excellence.com)

تلتزم مبادئ التنمية المستدامة بضمان استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتعزيز جودة الحياة للأجيال الحالية والقادمة، وتمثل المبادئ التالية المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة:

- التكامل والتفاعل: بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق تنمية مستدامة، حيث يجب أن تعمل هذه الأبعاد معًا وليس بشكل منفصل.
- التنوع والتكيف: حيث يجب أن تأخذ استراتيجيات التنمية المستدامة في الاعتبار الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات.
- المسؤولية الجيلية: حيث يجب عند اتخاذ القرارات مراعاة تحقق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة.
- العدالة الاجتماعية: ويعني بضرورة ضمان توزيع عادل ومتوازن للفرص والموارد، وتعزيز المساواة بين الجميع.

- الحوكمة القوية: ويعنى بأهمية وجود نظم حوكمة فعالة وشفافة لتحقيق التنمية المستدامة، ويجب أن تشمل المشاركة الفعالة للمواطنين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- الكفاءة والاستدامة الاقتصادية:ويهدف إلى تعزيز الاقتصادات المستدامة والفعالة في استخدام الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

1-3 أهداف التنمية المستدامة

تهدف أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعزز العدالة الاجتماعية وتحمي البيئة وتضمن رفاهية الجميع. وتحقيق هذه الأهداف يتطلب التعاون والتنسيق بين جميع الفاعلين في المجتمع، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدن، وفيما يلي أهداف التنمية المستدامة باختصار، (http://www.un.org/sustainabledevelopment/)،:

- القضاء على الفقر في جميع أشكاله وأبعاده.
- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي.
- ضمان صحة جيدة ورفاهية للجميع.
- ضمان تعليم جيد وفرص تعلم مستدامة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.
- ضمان توافر مياه نظيفة وصرف صحي للجميع.
- ضمان وصول الجميع إلى الطاقة المستدامة والميسرة.
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والشغل اللائق.
- بناء البنية التحتية المتينة وتعزيز الصناعة والابتكار.
- الحد من التفاوت داخل البلدان وبينها.
- جعل المدن والمستوطنات مستدامة وآمنة ومتاحة للجميع.
- تعزيز استهلاك وإنتاج مستدام.
- اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره.
- الحفاظ على الحياة البحرية واستخدام الموارد البحرية بطريقة مستدامة.

1-4 أبعاد التنمية المستدامة

تكون التنمية المستدامة من عدة أبعاد تعمل معًا وبشكل متكامل، وتتمثل فيما يلي:

1. البعد الاقتصادي: ويعنى بضمان النمو الاقتصادي المستدام والشامل.
2. البعد الاجتماعي: ويركز على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
3. البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية.
4. البعد المؤسساتي: ويهدف إلى تعزيز الحوكمة الفعالة والشفافة وتعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتعزيز القدرة على التخطيط والتنفيذ ومراقبة التنمية المستدامة.
5. البعد الثقافي: ويشمل التعرف على التراث الثقافي وتعزيز التعددية الثقافية وحماية التراث الثقافي المهدد،ويهدف إلى تعزيز التواصل والتفاهم بين الثقافات المختلفة وتعزيز الهوية الثقافية.

1-5 مفهوم التمويل المستدام

يشير مفهوم التمويل المستدام إلى "الخدمات المالية او المصرفية التي تراعي العناصر البيئية والإجتماعية والحوكمة في قرارات البنك لدى منح الائتمان أو قراراته الاستثمارية، وذلك لتحقيق منفعة مستدامة لكل من العملاء والأطراف المعنية والمجتمع ككل." (ورقة مناقشة بشأن التمويل المستدام: 2021، https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/file) ويشمل هذا المفهوم عناصر الاستدامة الثلاثة الرئيسة البيئي والإجتماعي والحوكمة (ESG) حيث يشمل عنصر البيئة العوامل التي ترتبط بالمناخ وبالتلوث وغيرها، بينما يشمل العنصر الاجتماعي العوامل ذات التأثير الإجتماعي مثل توفير فرص العمل وتحسين ظروف العمل، والتأثير في المجتمعات السكانية المحيطة وغيرها، بينما يشمل عنصر الحوكمة العوامل المتعلقة بجودة الإدارة واستقلال مجلس الإدارة وحقوق المساهمين وغيرها.

2- مفهوم الصكوك الخضراء وأهميتها وأنواعها خصائصها والفرق بينها وبين غيرها من أدوات التمويل

2-1 ماهية الصكوك الإسلامية

تقوم فكرة الصكوك على مشاركة عدد من الممولين في تمويل مشروع أو عملية استثمارية بصكوك عبارة وثائق (شهادات) متساوية القيمة كل وثيقة تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات وأصول مشروع أو شركة أو منافع لأصول مثل إيجارات العقارت وغيرها، أوخدمات مثل خدمات الاتصالات أو الانتقالات أو التعليم أو غيره، يتم إصدراها بمعرفة المالك للأصول أو الخدمات أو المنافع، أو من خلال وسيط متخصص ، بغرض بيعها وتحصيل ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وبعد الاكتتاب يصبح الأصل أو المنفعة أو الخدمة مملوكة لحملة الصكوك.

وقد عرف (http://aaoifi.com ، المعيار الشرعي رقم 17) الصكوك الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص"

ويتم إصدار هذه الصكوك بعقد شرعيّ ملزم، ويصبح لحامل الصك الحق في التداول وفي كل ما يتعلق بالمعاملات المالية من أحكام.

وقد عرفها القرار رقم (19/4) 178 لمجمع الفقه الإسلامي (https://iifa-aifi.org/ar/2300.html) بأنها "وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصًا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلًا أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه." وتصدر الصكوك بآجال قصيرة، أو متوسطة، أو طويلة بالضوابط الشرعية، وقد تصدر دون تحديد أجل، وذلك بحسب طبيعة العقد الذي تصدر الصكوك على أساسه."

2-2 الصكوك الإسلامية الخضراء: المفهوم والنشأة:

يمكن تعريف الصكوك الصكوك الاسلامية الخضراء بأنها: " الأوراق المالية الاسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية وتوجه نحو الاستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة المسؤولة اجتماعيا في إطار التنمية المستدامة " (كورتيل وعرقوب: http://platform.almanhal.com/Reader/Article/99075)، وقد ظهرت للمرة الأولى في فرنسا عام 2012، ومنذ ذلك الحين جذبت الكثير من الانتباه، إذ سبق للبنك الإسلامي للتنمية أن ساهم بمبالغ كبيره في قطاعات الطاقة النظيفة، وصلت إلي مليار دولار، في بلدان علي رأسها المغرب وباكستان ومصر وتونس وسوريا، أما ماليزيا فشهدت لأول مره إصدارا مماثلا مطلع عام 2013، ضمن حزمه واسعة من الصكوك الإسلامية بلغت 1.5 مليار دولار(رزيق والتهامي، 2019،ص9).

2-3 واقع الصكوك الإسلامية الخضراء

بلغ إصدار سندات الاستدامة في النصف الأول من عام 2023 مبلغ 526 مليار دولار، وكالة "موديز" (https://www.moodys.com/)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7% عن النصف الأول من العام الماضي.

وقد بلغ إجمالي إصدارات الصكوك الخضراء منها في النصف الأول من عام 2023 وفق وكالة ستاندرد أند بورز "أس أند بي" 83.2 مليار دولار مقارنة بـ 100.7 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي بانخفاض قدره بنسبة 17.5٪ عن الصكوك الخضراء، وتوقعت الوكالة في تقريرها أن يبلغ إجمالي الإصدار العالمي للصكوك ما بين 160 مليار دولار و170 مليار دولار هذا العام، وهو أعلى من تقديرها الأولي البالغ 150 مليار دولار(https://arabbanks.net/2023/07/14).

وتعتبر ماليزيا رائدة إصدار صكوك الاستدامة، وقد بلغت حصة الاستثمار الأخضر المستدام في ماليزيا 924 مليون دولار معظمها لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية، ومن المتوقع أن يكون التمويل المطلوب بحلول عام 2040 حوالي 7.2 تريليون دولار، مع وجود عجز متوقع يقدر ب 1.6 تريليون دولار في 13 دولة من منظمة التعاون الإسلامي. (مطبوش و بوجنان، 2019، ص 8).

2-4 أهمية الصكوك الإسلامية الخضراء (https://blogs.worldbank.org/ar، Zervos)

إضافة إلى الأهمية العامة للصكوك الإسلامية، والتي أهمها حرص كثير من المستثمرين على أن تكون استثماراتهم متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية، وهو ما توفره لهم الصكوك الإسلامية، تتميز الصكوك الخضراء بما يلي:

- تتمتع الصكوك الخضراء بالقدرة على زيادة توسيع سوق تمويل الاستدامة، وأيضا المساعدة على سد الفجوة بين التمويل التقليدي والإسلامي.
- توفير درجة عالية من الثقة في أموال المستثمرين من حيث استخدامها لأغراض واضحة، وأصول معلومة وبضوابط الشريعة الإسلامية.
- تجذب الصكوك الخضراء المستثمرين الذين يولون اهتماما خاصا بالبيئة التي تستوفي المعايير.
- تجذب المستثمرين التقليديين عندما تدرعوائد معقولة آخذة في الاعتبار المخاطر، ومسوقة بالشكل اللائق.

2-5 مجالات استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء

3-5

يمكن استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء في أية استثمارات للتنمية المستدامة، سواء في أبعادها المعروفة، البيئي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أوغيرها، ومنها المجالات التالية:

1. الاستثمار في محطات الطاقة المتجددة، حيث يمكن استخدام صكوك المضاربة في المشاركة مع شركات الطاقة بحيث يمثل حملة الصكوك أصحاب رؤس الأموال وتمثل الشركة المنتجة للطاقة المضارب، ويمكن أيضا استخدام صكوك المرابحة وصكوك الاستصناع في إنشاء محطات الطاقة المتجددة.
2. الاستثمار في النقل صديق البيئة، حيث يمكن استخدام صكوك المرابحة في تمويل شراء وسائل النقل صديقة البيئة، أو صكوك الاستصناع في إنتاج السيارات والآليات صديقة البيئة، وكذا صكوك المضاربة في تجارة وسائل النقل صديقة البيئة.
3. الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، ويمكن استخدام صكوك الاستصناع في تصميم وإنتاج أدوات إنتاج تقلل من الإنبعاثات الضارة للبيئة وتستخدم تكنولوجيا تقلل من هدر الموارد الطبيعية، أيضا يمكن استخدام صكوك المرابحة لتمويل شراء الآليات وأدوات التكنولوجيا المساعدة على الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية.
4. الاستثمار في إعادة التدوير، حيث يمكن الاستثمار في مصانع إعادة تدويرالمخلفات بأنواعها المختلفة عن طريق صكوك المضاربة أوالمرابحة، وأيضا صكوك الاستصناع، سواء لإنتاج آليات إعادة التدوير، أو لشرائها أو للتجارة فيها.
5. الاستثمار في الزراعة المستدامة: وذلك بالاستثمار في صناعة تكنولوجيا الزراعة النظيفة التي تخفف من آثار التغير المناخي، ويتم ذلك إما بصكوك المضاربة في تجارة أدوات تكنولوجيا الزراعة، أوصكوك المزارعة في الاستثمار الزراعي المستدام، وأيضا صكوك الاستصناع في تصنيع الآلات والمعدات الزراعية التي تخفف من التحديات البيئية المعاصرة.

2-6 الفرق بين الصكوك الخضراء والأسهم والسندات

تتفق الصكوك ومنها الصكوك الخضراء والأسهم في أن كل منهما فئات متساوية القيمة، تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات أو منافع أو خدمات، ويخضع كل منهما لقاعدة الغنم بالغرم، ولكن تختلف الصكوك عن الأسهم في أن الصكوك قد تصدر بمدد محددة أوغير محددة، بينما الأسهم تصدر بمدد غير محددة، كما أن صاحب السهم له الحق في المشاركة في الإدارة، أما مالك الصك فقد لا يكون له حق المشاركة في الإدارة حسب نوع الصك، أو قد تتولى جهة خاصة إدارة الصكوك، بينما يتولى مجلس إدارة منتخب من الجمعية العمومية للمساهمين إدارة المشروع أو الشركة أو الاستثمار، وتختلف الصكوك عن السندات بأن السندات تمثل دينا على مصدرها، ولا تخضع لقاعدة الغنم بالغرم وإنما يجب ردها مع فوائدها نهاية المدة، والجدول التالي يوضح الفرق بين الثلاث ادوات وفق مجموعة من العناصر.

العناصر	الصكوك الاسلامية	الأسهم	السندات
مصدر العائد	العائد من استثمار الأصول	العائد من استثمار الأصول	ثابت (الفائدة)
العلاقة بين الممول وطالب التمويل	ملكية حق شائع من الأصول	ملكية حصة شائعة من الأصول	دين
حق الممول في الإدارة	غير متاح	متاح	غير متاح
قابلية التداول	يعتمد على طبيعة الأصول	قابلية التداول	قابلية التداول
درجة المخاطرة	تعتمد على صيغة استثمار الأصول	مرتفعة	منخفضة جدا
تحمل المخاطرة	يتحملها حملة الصكوك	يتحملها حملة الصكوك	يتحملها طالب التمويل
رد التمويل	بإطفاء الصكوك	بانتهاء المشروع أو التخارج منه	بانتهاء مدة القرض

الجدول من إعداد الباحث

2-7 خصائص الصكوك الإسلامية الخضراء(http://aaoifi.com ، المعيار الشرعي رقم 17)

تتسم الصكوك الخضراء بنفس خصائص الصكوك الإسلامية العامة وهي كما يلي:

- أنها وثائق تصدر باسم مالكها أو لحاملها، بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية.
- أنها تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها، وفي الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها.
- أنها تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها.
- أن تداولها يخضع لشروط تداول ما تمثله من أصول.
- أن مالكيها يشاركون في أرباحها بحسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون خسائرها بنسبة ما يملكه كل منهم من صكوك.

3- الضوابط الشرعية للصكوك الخضراء (http://aaoifi.com ، المعيار الشرعي رقم 17)

يلزم لإصدار صكوك متسقة مع قواعد الشريعة الإسلامية، ومنها الصكوك الخضراء، الإلتزام بالضوابط الشرعية التي تحكم إصدار وتداول الصكوك الإسلامية التالية:

أ. يجوز إصدار صكوك لاستثمار حصيلة الاكتتاب فيها على أساس عقد من عقود الاستثمار الشرعية.

ب. يجوز تصكيك الموجودات من الأعيان والمنافع والخدمات، وذلك بتقسيمها إلى حصص متساوية وإصدار صكوك بقيمتها، أما الديون فى الذمم فلا يجوز تصكيكها لغرض تداولها.

ت. تترتب على عقد الإصدار جميع آثار العقد الذي يصدر الصك على أساسه، وذلك بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك.

ث. طرفا عقد الإصدار هما مصدر الصكوك والمكتتبون فيها، و تتحدد العلاقة بين طرفي عقد الإصدار وفق نوع العقد وصفته الشرعية.

ج. يحكم الصك عقود الاستثمار الإسلامية مثل: المشاركة، والمضاربة، السلم، الاستصناع، الإجارة وغيرها من العقود الحديثة متى كانت تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
ح. يضبط الصكوك أحكام المشاركة والمشاركة في الربح والخسارة وقاعدة (الغنم بالغرم).
خ. يجوز أن ينظم مصدر الصكوك أو حملة الصكوك طريقة مشروعة للتحوط من المخاطر، أو للتخفيف من تقلبات العوائد الموزعة، مثل إنشاء صندوق تأمين إسلامي بمساهمات من حملة الصكوك، أو الاشتراك في تأمين إسلامي تكافلي بأقساط تدفع من حصة حملة الصكوك في العائد أو من تبرعات حملة الصكوك.
د. تمثل نشرة إصدار الصكوك الدعوة التي يوجهها مصدرها إلى المكتتبين، ويمثل الاكتتاب في الصك الإيجاب، أما القبول فهو موافقة الجهة المصدرة، إلا إذا صرح في نشرة الإصدار أنها إيجاب فتكون حينئذ إيجابا ويكون الاكتتاب قبولا.
ذ. ويجب أن يراعى في نشرة الإصدار ما يأتي:

1. أن تتضمن نشرة الإصدار شروط التعاقد والبيانات الكافية عن المشاركين في الإصدار وصفاتهم الشرعية وحقوقهم وواجباتهم، وذلك مثل وكيل الإصدار، ومدير الإصدار، ومنظم الإصدار، وأمين الاستثمار، ومتعهد التغطية، ووكيل الدفع وغيرهم، كما تتضمن شروط تعيينهم وعزلهم.
2. أن تتضمن نشرة إصدار الصكوك تحديد العقد الذي تصدر الصكوك على أساسه، كبيع العين المؤجرة، أوالإجارة، أوالمرابحة، أوالاستصناع، أوالسلم، أوالمضاربة، أوالمشاركة، أوالوكالة، أوغيره من العقود الحديثة .
3. أن يكون العقد الذي أصدر الصك على أساسه مستوفيا لأركانه وشروطه، وألَّا يتضمن شرطا ينافي مقتضاه أو يخالف أحكامه.
4. أن ينص في النشرة على الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى وجود هيئة شرعية تعتمد آلية الإصدار وتراقب تنفيذه طوال مدته.
5. يجب أن تنص النشرة على مشاركة مالك كل صك في الغنم وأن يتحمل من الغرم بنسبة ما تمثله صكوكه من حقوق مالية.
6. يجب ألا تشتمل النشرة على أي نص يضمن به مصدر الصك لمالكه قيمة الصك الاسمية في غير حالات التعدي أو التقصير، ولا قدرا معينا من الربح، لكن يجوز أن يتبرع بالضمان طرف ثالث مستقل على سبيل التبرع والهبة، مثل الحكومة، كما يجوز أن يقدم مصدر الصك لمالكه بعض الضمانات العينية أو الشخصية لضمان مسؤوليته في حالات تعديه أو تقصيره.
7. يجوز أن تتولى إدارة الصكوك الجهة المصدرة لها وذلك مقابل نسبة شائعة من العائد وفقاً لفقه المشاركة، وأحياناً قد يتفق المشاركون في الصكوك مع الجهة المصدرة (التي تقوم بالإدارة) على أن تقوم بالإدارة نظير عقد وكالة بأجر معلوم بصرف النظر عن تحقيق الأرباح ويكون ذلك مستقلاً عن عقد المشاركة.
8. يتم قياس الأرباح والخسائر الدورية قبل نهاية أجل الصكوك وفقاً لمبدأ المحاسبة الفعلية أو المحاسبة الحكمية (التقديرية) في ضوء المعايير الشرعية التي تضبط ذلك.
9. لا تثبت ملكية الأرباح الموزعة الدورية في الفترة تحت الحساب إلا بعد سلامة رأس المال وفقاً لقاعدة الربح وقاية لرأس المال في صيغ المشاركات.
10. يتم تداول الصكوك في سوق الأوراق المالية أو بأي وسيلة بديلة مناسبة وفق الضوابط الشرعية، ويتم تقويم الصك عند التداول عن طريق المساومة والتراضي بين البائع والمشتري.
11. يجوز للجهة المصدرة للصكوك أن تتعهد بإعادة شراء الصكوك من حامليها حسب القيمة السوقية لها وليس بالقيمة الإسمية لصك، ويتم ذلك بالتراضي بين الطرفين، ويجوز الإشارة إلى ذلك في نشرة الاكتتاب.
12. يجوز تداول الصكوك بأي طريقة متعارف عليها فيما لا يخالف الشرع، مثل القيد في السجلات، أو الوسائل الإلكترونية، أو المناولة إذا كانت لحاملها.

وبعد أن تمت دراسة التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة ووسائل وأدوات تمويلها خاصة أدوات التمويل الإسلامي مثمثلة في الصكوك الخضراء، واتضحت أبعاده وأهميته وجوانبه، ينتقل الباحث إلى الجوانب المحاسبية لتمويل التنمية المستدامة بالصكوك الإسلامية الخضراء، وهذه هو موضوع المبحث التالي.

المبحث الثاني: مدخل محاسبي للصكوك الإسلامية الخضراء

1- محاسبة الاستدامة : المفهوم، الأهمية، الأهداف، والتحديات

1-1 مفهوم محاسبة الإستدامة

يستقى تعريف محاسبة الآستدامة من المفهوم العام للمحاسبة والمفهوم الخاص بالاستدامة، وقد ورد تعريفها عند (العرموطي ونور , 2013 : 7) بأنها نظام معلومات يهدف الى قياس الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي وبيان مدى أسهاماتها في التنمية المستدامة.

وورد تعريفها عند (البدوي والبلتاجي،2013 ، ص38) بأنها"نظام معلومات مختص بقياس العمليات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتوصيل النتائج إلى متخذي القرار من أجل توضيح وتقييم وإثبات مشاركات الوحدة في تحقيق التنمية المستدامة" وعرفها معيار محاسبة الاستدامة (SASB,2013: 3-7) بأنها "تقييم للأداء البيئي والاجتماعي و حوكمة الشركات من خلال ادارتها لمختلف اشكال راس المال غير المالي المرتبط بقضايا حوكمة الاستدامة البيئية والاجتماعية والبشرية من اجل انشاء قيمة مستدامة طويلة الاجل تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة."

وتدور التعريفات كلها حول علاقة مفهوم المحاسبة ومفهوم الاستدامة بأبعادها المختلفة، يضيق بعضهم ويوسع آخرون.

،ويمكننا تعريف محاسبة الاستدامة بأنها العمليات التي تؤدي القياس والاعتراف والافصاح عن الأحداث المرتبطة بالمجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بغرض توفير معلومات مالية وغير مالية لدعم اتخاذ القرارات التي تحقق الاستدامة.

1-2 أهمية محاسبة الاستدامة

تبدو أهمية محاسبة الاستدامة من خلال الدور الهام الذي تلعبه في تحقيق تكامل نظم الأعمال المستدامة، وتبرز أهمية محاسبة الاستدامة فيما يلي:

1. قصور نموذج المحاسبة المالية الحالي عن إمداد مستخدمي المعلومات بمعلومات متعلقة بالتنمية المستدامة.
2. يمثل التقرير عن مساهمة الشركة في التنمية المستدامة في التقارير المالية للشركات أهمية لمستخدمي المعلومات وأحد أبعاد جودة التقارير.
3. التقرير عن مساهمة الشركة في التنمية المستدامة يفعل الحوكمة ويرفع درجة الشفافية والإفصاح.
4. الإفصاح المحاسبي عن دور الشركة في التنمية المستدامة يعكس الأداء الحقيقي ويسهم في تقييم فعلي للشركات بما يعزز قدرة مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات.

1-3 أهداف محاسبة الاستدامة

حدد مجلس معايير محاسبة الاستدامة أهدافها بوضوح في (SASB ،2013،3P.3) متمثلة في:

1. توفير معلومات محاسبية لأصحاب المصالح وفقا لمبادى الاستدامة من أجل ترشيد قراراتهم.
2. تقييم الاداء البيئي والاجتماعي من خلال إدارة رأس المال غير المالي (البيئي والاجتماعي)
3. تقييم مخاطر وفرص الاستدامة لترشيد قرارات التمويل والاستثمار .
4. تحديد المسؤوليات وتحقيق التوازن بين جميع مستخدمي المعلومات المحاسبية
5. تحسين وتطوير أبعاد النظام المحاسبي المعتمد.

إضافة إلى توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة لضمان الاستمرارية، وإظهار المنافع والوفورات البيئية التي خصصتها الشركة في كل فترة مالية.

1-4 تحديات محاسبة الاستدامة

وتشمل تحديات خاصة بالقياس والاعتراف وأخرى خاصة بالإفصاح، كما يلي:

1-4-1 تحديات القياس المحاسبي للتنمية المستدامة.

- مشاكل قياس التكاليف الاجتماعية وصعوبة الفصل بينها وبين التكاليف الاقتصادية.
- مشكلة قياس العوائد الاجتماعية، حيث يصعب قياس العوائد الاجتماعية التي تأخذ أبعادا أكثر من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظرا لارتباطها بأطراف خارج الشركة، كالمستهلكين، العملاء، و المجتمع والبيئة المحيطة.

- مشكلة إعداد المعايير المحاسبية الملائمة للقياس المحاسبي للتنمية المستدامة.
- وجود مفاهيم غير موحدة لمحاسبة الاستدامة، سواء على المستوى المفاهيمي أو التطبيقي، وهناك محاولات حثيثة لتجاوزها لكن لازالت تحتاج كثير من العمق والنضج.
- ضعف الكوادر المحاسبية المؤهلة على موضوعات محاسبة التنمية المستدامة، والحاجة الماسة لاستيعاب مبادئ ومعايير محاسبة التنمية المستدامة.

2-4-1 تحديات الإفصاح المحاسبي للتنمية المستدامة.

- ضعف إدراك إدارة الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية، وعدم الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- الثقافة السائدة داخل الشركات بعدم أهمية الإفصاح عن بيانات يعتبرها البعض من أسرار الشركة و لايجب إطلاع أحد عليها.
- عدم وجود نظام محاسبي خاص بالمسؤولية الاجتماعية.
- عدم وجود تشريعات وقوانين سارية تلزم الشركات بالإفصاح المناسب عن المسئولية الاجتماعية للشركات.
- ضعف دور الحوكمة في تشجيع المحاسبة عن الافصاح عن المعلومات ذات الدلالةالاجتماعية وغياب أجهزة الرقابة.
- ضعف جهود المنظمات المهنية المحاسبية في إنتاج متطلبات إفصاح تحقق أهداف كل الأطراف المعنية.

2- معايير المحاسبة الصادرة الخاصة بالتنمية المستدامة

تصدر عدة جهات معايير محاسبية لها علاقة بالاستدامة وهي:

2-1 مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) www.sasb.org.

مجلس معايير المحاسبة الإستدامة Sustainability Accounting Standards Board (SASB) تأسس عام 2011 ، في الولايات المتحدة، وهو منظمة غير ربحية مستقلة لوضع معايير المحاسبة الإستدامة، ويقوم المجلس بوضع المعاييرَ، لأكثرَ من 80 صناعةَ في 11 قطاع ، يضم المجلس مجموعة من الخبراءِ والأكاديميين والعاملين المتخصصين في قضايا الاستدامة، ويتمثل الغرض من معايير مجلس محاسبة الاستدامة في إعداد استراتيجية عمل متكاملة لإدارة الوحدات الاقتصادية تسهم في تقييم مخاطرعدم الاستدامة والفرص المتاحة للوحدة التي تساعدها في اتخاذ قرارات الاستثمار، إذ يمكن للوحدة الاقتصادية أن تقييم المعلومات المالية ومعلومات الاستدامة جنبا الى جنب وتقديم نظرة كاملة لاداء الوحدة الاقتصادية.

وتتمثل مهمة SASB في تطوير ونشر المعايير المحاسبية الخاصة بالصناعات لمسائل استدامة المواد من أجل أغراض التقارير المتكاملة التي تلبي إحتياجات المستثمرين وتعزز الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة، وقد تم تصميم المعايير لتحسين فعالية وقابلية الكشف عن الشركات على العوامل البيئية والإجتماعية والحوكمة، وظهرت معايير محاسبة الإستدامة لتصنع لغة مشتركة بين الشركات والمؤسسات والمستثمرين والجمهور للتعرف على الأداء المالي لتلك الشركات ومدى مساهمتها في تحقيق الاستدامة التنمية البيئية والإقتصادية والإجتماعية والحوكمة من خلال التقارير المالية وغير المالية لتعزز من الشفافية والثقة وتوفر المعلومات المفيدة لإدارة المخاطر المرتبطة بالإستدامة ، وقد أصدر المجلس معايير ل 88 صناعة في 10 قطاعات رئيسة في تصنيف الاستدامة.

وتتمثل موضوعات الإستدامة الخاصة بـ SASB في خمسة أبعاد هي:

1. البيئة: يشمل هذا البعد تأثيرات الشركات على البيئة ، إما عن طريق استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة، كمدخلات لعوامل الإنتاج، أو من خلال الإطلاقات الضارة في البيئة التي قد تؤثر سلبًا على الموارد الطبيعية وتؤدي إلى التأثيرات على الحالة المالية للشركة أو الأداء التشغيلي لها، وتؤثر سلبا على المجتمع.
2. رأس المال الإجتماعي: ويشمل القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وحماية الفئات الضعيفة، والتنمية الإقتصادية المحلية، والوصول إلى جودة المنتجات والخدمات، والقدرة على تحمل التكاليف، والممارسات التجارية المسؤولة في التسويق، وخصوصية العملاء.
3. رأس المال البشري: ويعنى بإدارة حقوق الشركة للموارد كأصول رئيسية، ويشمل القضايا التي تؤثر على إنتاجية العاملين، مثل مشاركتهم في اتخاذ القرارات، والتنوع ، والحوافز والتعويضات وغيرها.
4. نموذج الأعمال والابتكار: يعالج تأثير قضايا الإستدامة على الابتكار ونماذج الأعمال، بما في ذلك استرداد الموارد وكذلك ابتكار المنتجات، ويشمل أيضا الكفاءة والمسؤولية في التصميم ، ومراحل الإستخدام ، والتخلص من المنتجات.

5. القيادة والحوكمة: وينطوي على إدارة القضايا المتأصلة في نموذج العمل أو الممارسة الشائعة في الصناعة، والتي هي في صراع محتمل مع مصالح مجموعات أصحاب المصلحة الأوسع، ويشمل أيضاً إدارة المخاطر، وإدارة السلامة ، وغيرها.

2-2 معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Board (www.iasb.org)

تصدر معايير المحاسبة الدولية عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهو مجلس تابع لمؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية، وهي مؤسسة غير حكومية مستقلة غير ربحية ، تقوم بإعداد التقارير المالية ومراجعتها أو استخدامها، وأهداف المجلس الرئيسية هي تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بحيث تكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة عالميا.
وقد أصدر المجلس عدة معايير لها تماس مع التنمية المستدامة، منها المعيار IFRS 7 الذي حل محل المعيار AIS 30 وموضوعه " الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة" ، ويعنى هذا المعيار بضرورة تقديم مستوى ملائم من الإفصاح لمصلحة مستخدمي القوائم المالية كعرض السياسات المحاسبية وتضمين إفصاحات إضافية في قائمة الدخل والمركز المالي، وكذلك ما يتعلق بالأمورالطارئة واستحقاقات الأصول والالتزامات وخسائر القروض والسلف والمخاطر البنكية العامة والأصول المرهونة كضمان، ومعيار IAS رقم 41 الخاص بالنشاط الزراعي، ويعنى بعرض البيانات المالية والإفصاح عن النشاط الزراعي الخاص بإدارة التحويل الحيوي للنباتات أو الحيوانات الحية من قبل منشآت من أجل الحصول على منتجات حيوية.
إضافة إلى بنود في عدة معايير متعلقة بالإفصاح عن المسئولية الإجتماعية والإفصاح عن مساهمة الشركة في التنمية المستدامة بكل أبعادها.

3-2 معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI (**http://aaoifi.com**)

تعتبر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991، وللهيئة منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معياراً حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق في أكثر من 45 دولة، وتطبّق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.
وتقوم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معايير المحاسبة الإسلامية وتعمل على مراجعة وتطوير دائم للمعايير بحيث تقترب من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وتكون الاختلافات بينهما فقط للحاجة الشرعية، وتسعى الهيئة لتمكين البلاد التي تعتمد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أيضا من اعتماد معايير المحاسبة المالية الإسلامية ذات الصلة بالأنشطة في هذه البلدان.
وقد صدر حتى تاريخ هذا البحث ست وعشرين معيارا محاسبيا، وخمسة معايير مراجعة، وثمان وخمسين معيارا شرعيا، وسبعة معايير حوكمة، ومعيارين أخلاقيين، غطت معظم أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
وقد أصدرت الهيئة معيارين من معايير الحوكمة لهما علاقة بالاستدامة المعيار رقم (6) وموضوعه "بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية"، والمعيار رقم (7) وموضوعه "المسئولية الاجتماعية للشركة، السلوك والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية"، وهو ما سيكون مجال البحث فيما يخص الحوكمة والإفصاح والمسئولية الإجتماعية في الاستثمار في صكوك الاستدامة.
وقد أصدرت الهيئة معايير أخرى للصكوك، منها المعيار الشرعي رقم 17 وموضوعه "صكوك الاستثمار"، والمعيار المحاسبي رقم 25 وموضوعه "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة"، وهذان المعياران داعمان لفكرة الدراسة.

4-2 معايير مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) (دون عنوان،https://www.globalreporting.org/standards)

المبادرة منظمة غير ربحية تم إنشاؤها عام 1997، بهدف زيادة عدد الشركات التي تنشئ تقارير الاستدامة، بالإضافة إلى تزويد تلك الشركات بالإرشادات حول كيفية الإبلاغ وتحقيق بعض الاتساق في إعداد التقارير، وقد قامت GRI عام 2016 بإعداد المجموعة الأولى من معايير إعداد التقارير العالمية، التي تم تصميمها كمعايير مترابطة، بحيث تستخدم كل مؤسسة تنتج تقرير استدامة ثلاثة معايير عالمية: الأساس، والإفصاحات العامة، ونهج الإدارة ،بحيث يمثل المعيار التأسيسي (GRI 101) نقطة البداية ويقدم مبادئ إعداد 1010التقارير ويشرح كيفية إعداد تقرير وفقًا للمعايير، ومعيار الإفصاحات العامة GRI)

(102مخصصة للإبلاغ عن المعلومات السياقية حول المنظمة وممارسات إعداد التقارير الخاصة بها، أما معيار نهج الإدارة (GRI 103) للإبلاغ عن كيفية إدارة الشركة لكل موضوع من مواضيعها المادية.

3- الإفصاح المحاسبي للصكوك الإسلامية الخضراء

3-1 الإفصاح المحاسبي في الفكر الإسلامي، المفهوم، الأهمية، والضوابط

3-1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي في الفكر الإسلامي

يعرف الإفصاح بشكل عام بأنه الالتزام بنشر جميع الحقائق والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة، والتي من شأنها التأثير على عملية اتخاذ القرارات.

ويعرف الإفصاح المحاسبي (Kieso،2007، 82) "تحديد مقدار المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية, لمساعدة مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القارارت المناسبة".

ويمكن تعريف الإفصاح المحاسبي من التوجيهات التي وردت في الشريعة الإسلامية بأنه عرض المعلومات المحاسبية بصدق ودقة وبيانها للمستفيدين بما يساعدهم في اتخاذ قرارات صحيحة، واعتبار ذلك شهادة يسأل عنها من أعدها يوم القيامة.

ويعتبر المعيار المحاسبي رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هو الإطار العام للعرض والإفصاح المحاسبي الخاص بالمعاملات والأحداث المالية الإسلامية، ويتطلب الإفصاح العام في القوائم والتقارير المالية للشركات الإفصاح الكافي عن جميع المعلومات الهامة واللازمة حتى تكون القوائم المالية كافية وموثوقا بها وملائمة لمستخدميها، والإفصاح عن السياسات المحاسبية، والقيود الإشرافية والاستثنائية، والكسب والصرف المخالف للشريعة الإسلامية، والإفصاح الشامل لجميع القوائم والتقارير المالية، ويشتمل كل معيار محاسبي من معايير الهيئة على بنود خاصة بالإفصاح المحاسبي لموضوع المعيار.

3-1-2 أهمية الإفصاح المحاسبي في الفكر الإسلامي

تظهر اهمية الإفصاح المحاسبي مما يلي:

- أحد الشروط الرئيسة في العقود والأحداث المالية، بل يعتبر ركنا من أركان العقد بدونه تفسد العقود أو تبطل.
- كونه أحد المقومات الرئيسة التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.(GAAP)، والذي يعتبر جزءا من تعريف المحاسبة.
- أهمية المعلومات المحاسبية للمستخدمين لها لأنها أحد أركان اتخاذ قرارات سليمة.
- تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية سواء مستخدمين داخليين أو خارجيين، والتي تضم الإدارة والموظفين، والمستثمرين، والمقرضين، والجهات الحكومية، والمجتمع، وغيرهم.
- استحداث أدوات مالية واستثمارية معقدة، مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها .
- ارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، سيؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل.
- لا تخلو مجموعة معايير صادرة عن أي جهة من معيار خاص بالعرض والإفصاح، فضلا عن وجود الإفصاح كبند رئيس في كل معايير المحاسبة.

3-1-3 ضوابط الإفصاح المحاسبي في الفكر الإسلامي. (سامي يوسف كمال ،2001)

ويمكن استنباط ضوابط الإفصاح من خلال استقراء بعض الآيات والأحاديث المعبرة عن الإفصاح وهي كما يلي :

- البيان الكافي : يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما (متفق عليه)، ويعني بوجوب الإفصاح والبيان عن كل بيانات السلعة أو الخدمة، ويفهم منه أيضا الإفصاح عن الموقف المالي الحقيقي للشركة لمن لهم علاقة استثمارية على الأقل بالشركة.
- الصدق في عرض المعلومات: يقول تعالي " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين "(التوبة : 119) ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا. وَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا" (البخاري)
- النصح لمستخدمي المعلومات: قال تعالي: " أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ " (الأعراف : 62)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الدِّينُ النَّصِيحَةُ. قُلْنا: لِمَنْ؟ قالَ: لِلَّهِ ولِكِتابِهِ ولِرَسولِهِ ولأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وعامَّتِهِمْ (البخاري).

- الأمانة والدقة في توصيل المعلومات : قال تعالي: " وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ "(المؤمنون : 8).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك" (أبو داوود).

- شهادة الحق : قال تعالي : " وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَـٰدَةَۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ " (البقرة : 283)

وتعتبر التقارير المالية من قبل الشهادة التي يجب أن تلتزم بدقتها وصحتها ويجب أن تكون صحيحة وغير مبهمة، ويفهمها من يستخدمها، ومستوفاة معايير جودة المعلومات.

2-3 الإفصاح المحاسبي عن الصكوك الإسلامية الخضراء

سبق ذكر مجالات استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء والتي يمكن الاستثمار بها عن طريق أدوات الاستثمار الإسلامية المختلفة، ويشير الباحث إلى دور معايير المحاسبة في مجال الإفصاح المحاسبي عن الصكوك الإسلامية الخضراء، ثم إلى متطلبات الإفصاح المقترحة للصكوك الخضراء وفق مفهوم الصكوك وأنواعها المختلفة كما يلي:

1-2-3 دور معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

لم تصدر الهيئة أية معايير محاسبية خاصة بالأنشطة أو الاستثمارات التي تخص الاستدامة، لكن توجد بعض فقرات تخص الاستثمارات ذات البعد الإجتماعي والبيئي في معيار رقم 6 من معايير الحوكمة، ويختص معيار الحوكمة رقم 7 بالمسئولية الاجتماعية للشركات، وبيان ذلك كما يلي:

- يهدف معيار الحوكمة رقم (6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى ضمان قيام المعهود إليهم بشئون الحوكمة و العاملين بالمؤسسات الملية الإسلامية، والمرتبطين بها بأي مهمة بأداء ما أسند إليهم بفاعلية، وعلى نهج يتسق مع الشريعة اسلامية (معيار الحوكمة رقم 6 ، فقرة 11)، وتعتبر المسئولية الاجتماعية أحد جوانب أسس الحوكمة.
- وقد أظهر المعيار أهمية مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة، وإدراك حاجات الشفافية لديها والاستجابة لها، وتزويدها بما تحتاج إليه من معلومات، وتسعى هياكل الحوكمة إلى الربط بأقصى درجة ممكنة بين أصحاب المصالح ذات العلاقة ومصالح المعهود إليهم بشئون الحوكمة ومصالح المجتمع (معيار الحوكمة رقم 6 ، فقرة 29).
- أما معيار الحوكمة رقم (7) المسئولية الإجتماعية للشركة، السلوك والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية، فيهدف إلى تعريف المسئولية الإجتماعية للشركة من منظور المؤسسات المالية الإسلامية، وإبراز المعايير الإلزامية والمعايير الموصى بها لتطبيق تلك المسئولية في مختلف الجوانب، وإيضاح الصيغ المناسبة للإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالسئولية الإجتماعية بحيث تكون متاحة لجميع الأطراف المعنية (معيار الحوكمة رقم 7، فقرة 1).
- يلزم معيار الحوكمة رقم (7) المؤسسات المالية بمراجعة أثر استثمارات العملاء على الاقتصاد والمجتمع والبيئة (معيار الحوكمة رقم 7 ، فقرة 12)، أيضا يلزم المؤسسات بمراجعة وضع التشريعات التي تضمن التزام كل حملات التسويق التسويق ووثائقه بالتوازن الأخلاقي في الترويج للأعمال دون التركيزالمفرط على تحقيق الأرباح الذي قد يؤدي إلى تشجيع السلوك / الاستهلاك غير السليم، وانتشار المنتجات غيرالمتسقة مع القيم الإسلامية، والاجتماعية، والثقافية (معيار الحوكمة رقم 7، فقرة 14)، كما ينبغي على المؤسسات المالية الإسلامية تنفيذ سياسة تختص بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الرعاية الاجتماعية للعاملين. وتشتمل مثل تلك السياسة على النصوص المتعلقة بحقوق العاملين وواجباتهم، بما في ذلك النصوص التشريعية التي تتيح المعاملة العادلة للعاملين، وتجنب التفرقة، وكذلك السلوك المتوقع من العاملين، (معيار الحوكمة رقم 7، فقرة 18).
- أما عن السلوك الموصى به لمعيار الحوكمة رقم 7 فيتضمن سياسة الحد من الآثار السلبية على البيئة، حيث تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية تنفيذ سياسة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الحد من الأثر السلبي لنشاطها على البيئة، بحيث تشمل نصوص تلك السياسة الأمور المتعلقة بوضع خطوط إرشادية على مستوى المؤسسة للاستخدام الأكفأ والأقل للموارد غير المتجددة، والمبادرة بتعليم العاملين الاستخدام الكفء للموارد غير المتجددة وزيادة استخدام الموارد المتجددة ، ومنح الحوافز وإطلاق المبادرات لإيجاد بدائل لمصادر الطاقة والمواد غير المتجددة للعمليات، ومنح الحوافز وإطلاق المبادرات لإعادة استخدام مصادر المواد غير المتجددة داخل المؤسسة. (معيار الحوكمة رقم 7، فقرة 23)
- ويوصي المعيار المؤسسات بسياسة الاستثمارات المخصصة لخدمة الأهداف الاجتماعية والتنموية والبيئية، حيث تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية تنفيذ سياسة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية في المجالات الاجتماعية والتنموية والبيئية، وذلك بتوجيه حصص محددة من الاستثمارات نحو هذه المجالات، ويمكن أن تغطي نصوص هذه السياسة المبادرة بإنشاء ومراقبة حصة مستهدفة للاستثمارات القابلة للتنفيذ والمربحة يتم تحديدها على أساس ما تحدثه من آثار إيجابية، مباشرة وغير مباشرة، في النواحي الاجتماعية والتنموية والبيئية.

- ومن هذه الاستثمارات التي يوصي المعيار بها، الاستثمارات ذات الأثر البيئي، ويمكن أن تشتمل السياسة الاستثمارية على حصة من الاستثمارات ذات الأثر البيئي، على أساس دور تلك الاستثمارات في حماية البيئة، وتخفيف أثر التنمية السلبي على البيئة، وتشجيع الأفراد والمؤسسات على حمايـة البيئــة الطبيعية والمحافظة عليها والعمل على تخفيف أثر التنمية على البيئة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة والمستدامة، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة النادرة أوغير المتجددة. (معيار الحوكمة رقم 7، فقرة 28).

أما عن سياسة الإفصاح عن الاستثمارات ذات الأثر البيئي والإجتماعي، فقد أوضح المعيار متطلبات للإفصاح إلزامية وأخرى طوعية كما يلي:

- يوضح المعيار رقم 7 من معايير الحوكمة متطلبات الإلزامية للإفصاح، بوجوب أن يتم الإفصاح في تقرير مستقل للمسؤولية الاجتماعية يدرج في التقرير السنوي، ويغطي السياسات المادية التي تتبناها المؤسسة المالية الإسلامية فيما يتعلق بالسلوك الإلزامي في مجال المسؤولية الاجتماعية، وذلك لتلبية حاجة الأطراف المعنية بأمر المؤسسة إلى المعلومات، ويمكن أن يتم الإفصاح من خلال تقارير أخرى موجهة للعامة. (معيار الحوكمة رقم 7، فقرة 34)
- وينبغــي الانتباه هنا إلى ملاحظة مهمة وهي أن الإفصاح بالرغم من أهمية امتيازه بالشمول، إلا أن المجموعات المحتملة لمستخدمي معلوماته عديدة، ومن ثم لا بد من صياغة المعلومات المفصح عنها بحيث يسهل فهمها بقدر الإمكان على عامة الناس. (معيار الحوكمة رقم 7، فقرة 35).
- يتضمن الإفصاح الطوعي الإفصاح عن سياسـة الاسـتثمارات المخصصـة لخدمة الأهداف الاجتماعية والتنموية والبيئية. ويمكن الإفصاح في التقرير السنوي عن سياسة الاستثمارات الموجهة نحو الأهداف الاجتماعية والتنمويــة، والبيئية، ومدى النجاح في تنفيذ تلك السياسة خلال السـنة المالية.

يتضح من العرض السابق لدور معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية اهتمامها بما يخص الاستدامة خاصة في جانبيها الاجتماعي والبيئي، إلا أن المعايير ركزت فقط على سياستين هما، سياسة توجيه الاستثمارات تجاه الأنشطة ذات الأثر الإجتماعي والأنشطة ذات الأثر البيئي، وسياسة الإفصاح عن هذه الاستثمارات، ولم تشر المعايير بمتطلبات القياس والإعتراف ولا متطلبات العرض، وهو ما يناسب طبيعة معايير الحوكمة، إلا أن معايير المحاسبة أيضا لم تشر إلى متطلبات القياس أو العرض والإفصاح عن أنشطة الاستدامة بأبعادها المختلفة.

2-2-3 الإفصاح المحاسبي المقترح عن الصكوك الإسلامية الخضراء

تتنوع صكوك الاستثمار الخضراء وفق طبيعة نشاط الاستثمار، فبعضها يمكن الاستثمار فيه بنظام المضاربة وبعضها بنظام الاستصناع وأخرى بنظام المزارعة وهكذا، وهو ما سيتناوله الباحث من جانب الإفصاح المحاسبي، ويشمل الإفصاح المحاسبي للصكوك الإسلامية منها الصكوك الخضراء نوعين من الإفصاح، إفصاح عام لمستخدمي المعلومات المحاسبية بتنوعهم، وإفصاح خاص بحملة الصكوك،كما يلي:

3-2-2-1 الإفصاح العام لمستخدمي المعلومات المحاسبية

وهي متطلبات تنطبق على الاستثمار بكل أنواع الصكوك الخضراء، ويشمل ما يلي:

- المعلومات الأساسية للجهة مصدرة الصكوك.
- عملة القياس المحاسبي للنشاط.
- السياسات المحاسبية الهامة وتشمل المبادئ والقواعد والأسس والطرق التي اعتمدتها إدارة الجهة مصدرة الصكوك لإعداد ونشــر القوائــم المالية.
- الإفصاح عن القيود الإشرافية الاستثنائية التي تضعها الجهات الرقابية على عمل الجهة مصدرة الصكوك ولها تأثير على نتائج الأعمال أو السياسات المحاسبية.
- الكسب أو الصرف المخالف المخالف للشريعة.
- تركيز مخاطر موجودات الجهة مصدرة الصكوك.
- الأرصدة التعويضية للجهة مصدرة الصكوك لدى الغير.
- مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية للجهة مصدرة الصكوك.
- الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي.
- الارتباطــات الماليــة المبرمة الملزمة غيــر المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي.

- الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.
- موجـودات المصـرف المخصصة لأغـراض محددة أو المستخدمةً ضمانا لالتزامات لالتزامات الجهة مصدرة الصكوك.
- التغييرات التغييرات المحاسبية المحاسبيةذات الأهمية النسبية.
- العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- السياسات المحاسبية التي اعتمدت عليها الجهةمصدرة الصكوك في تقييم الأصول لكل صك من الصكوك.
- نتائج التحليل المالي ومؤشرات تقييم الأداء.
- تقرير مراقب الحسابات.
- تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
- تقرير مجلس الإدارة.
- المسئولية الاجتماعية ، تجاه المساهمين، تجاه العاملين به، تجاه المتعاملين معه، تجاه المجتمع.

2-2-2-3 الإفصاح الخاص بحملة الصكوك:

تتمثل في متطلبات خاصة للإفصاح لكل نوع من الصكوك كما يلي:

1- تمويل مجالات الاستدامة البيئية بنظام صكوك المشاركة: ويعني المشاركة بين أطراف عملية الاستثمار وفق قاعدة أن يكون الربح والخسارة بينهم بنسبة شائعة معلومة من رأس المال ليست نسبة ثابتة منه.

ويجب أن يشمل الإفصاح ما يلي:

- رأس مال المشاركات
- مصروفات التأسيس ومعالجتها .
- المخصصات وتقسيمها حسب نوع المشاركة وأنواعها .
- الاحتياطيات وتقسيمها حسب نوع المشاركة وأنواعها .
- معالجة التصرف في الاستثمارات
- مديني عمليات المشاركة وأسبابها
- أثر تغير أسعار صرف العملات والتضخم علي استثمارات صك المشاركات ونتائج أعماله
- الضمانات.
- تخارج المصرف في المشاركة المتناقصة.

2- تمويل مجالات الاستدامة البيئية بنظام صكوك صناديق الاستثمار

المقصود بصناديق الاستثمار بأنها أوعية مالية تسعي إلي تجميع مدخرات الأشخاص واستثمارها في الأوراق المالية عن طريق جهة متخصصة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية وذلك بهدف تقليل مخاطر الاستثمار وزيادة العائد (أبو النصر: 1997: ص 75).

ويجب أن ويشمل الإفصاح عن صكوك صندوق الاستثمار ما يلي :

- مكونات محفظة الأوراق المالية للصندوق في ملحقات القوائم المالية ومساهمة جهة الإصدار في رأس مال الصندوق ونوع هذه المساهمة نقدا أو عينا وطريقة دفع هذه المساهمة علي دفعة واحدة أو علي دفعات.
- بنود المصروفات.
- الأرباح المتوقعة في نشرة الإصدار.
- علاقة مدير الاستثمار وأتعابه.
- مسئولية منشئ الصندوق عن سوء الإدارة التي تؤدي إلي الأضرار بالصندوق .
- الأرباح وطريقة توزيعها علي الأطراف المختلفة.
- الخسائر لصناديق الاستثمار.
- التخارج في صندوق الاستثمار وطريقة حساب التخارج وأسعار الصكوك والبيانات المتعلقة بها.
- أسس وقواعد تكوين الاحتياطيات وأسبابها.
- قيمة زكاه صندوق الاستثمار وكيفية حسابه.

3- تمويل مجالات الاستدامة البيئية بنظام صكوك المضاربة

وتعني مشاركة حملة الصكوك للشركة او المؤسسة أو الجهة الخبيرة بالمشروع وإدارته، بحيث يمثل حملة الصكوك (الجهة الممثلة لهم) أصحاب رأس المال وتمثل الجهة طالبة التمويل المضارب.

ويجب أن يشمل الإفصاح لتمويل التنمية المستدامة بصكوك المضاربة ما يلي:

- رأس المال المضاربة.
- استثمارات المضاربة بقيمتها السوقية.
- الضمانات.
- السياسات المحاسبية المتبعة في تحديد قيمة الاستثمارات والتغير في أسعارها.
- معالجة مصروفات التأسيس عند التعاقد مع المضاربين.
- المخصصات والاحتياطيات.
- الإيرادات.
- القيود العامة في التصرف في الاستثمارات أو الحصول علي الدخل المتولد منها.
- المصروفات الخاصة بصكوك المضاربة.
- معالجة الخسائر وقيمتها.
- توزيع الأرباح.
- أثر تغير أسعار صرف العملات والتضخم علي استثمارات صك المشاركات ونتائج أعماله.
- تخارج وتصفية المضاربة.
- قائمة التدفقات النقدية للصك.
- تقارير الجهات الرقابية المختلفة مثل هيئة الرقابة الشرعية – مراجع الحسابات – أي جهات اخري وحالات الخروج عن هذه القواعد وأسباب ذلك .

4- تمويل مجالات الاستدامة البيئية بنظام صكوك المرابحة

المرابحة تعني شراء أو بيع أصول وأدوات الأنشطة ذات البعد البيئي بثمن شرائها الأول إضافة إلى هامش ربح متفق عليه بين طرفي العقد، ويمكن تنفيذ تلك الأنشطة بصكوك المرابحة بحيث تقوم الجهة التي تمثل حملة الصكوك بعملية الشراء والبيع بنظام المرابحة.

ويشمل الإفصاح عن صكوك المرابحة ما يلي:

- تكلفة البضاعة المباعة والعناصر الداخلة في تكلفة السلعة وثمن البيع بالمرابحة.
- أثر التغيرات في أسعار الصرف عند قياس تكلفة بضاعة المرابحة.
- قيمة ونوعية الضمانات التي يقدمها طالب التمويل بالمرابحة.
- دفعات ضمان الجدية في حالة بيع المرابحة للآمر بالشراء.
- هامش الربح ، وأسس تحديد نسبة الهامش .
- الإرباح المحققة لصك المرابحة وأسس معالجتها.
- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وأسس تقيمها وحسابها ، وطريقة معالجة المخصص وتخفيض قيمة المرابحات به.
- الديون المعدومة والديون المعدومة المحصلة وأسبابها .
- قائمة التدفقات النقدية لصك المرابحة ، واثبات مصادر الأموال و استخدماتها خلال الفترة وتحليل تلك المصادر والاستخدامات من حيث علاقتها بالأصول والخصوم وحقوق الملكية .
- قيمة الأصول عند قيام المصرف بعمليات المرابحة . وقيمة الأصول المستبقاة بعد عملية المرابحة والديون المرتبطة بها.
- الأرباح والخسائر المتولدة من تعجيل العميل بالسداد أو إعسار العملية وأسباب ذلك والخسائر المتولدة عن ذلك
- طريقة التخارج بين صاحب الصك والمصرف وشروط ذلك وكيفية معالجة نصيبه من الاحتياطيات والمخصصات والأرباح المحتجزة غير الموزعة.
- تقرير الرقابة الشرعية لمدي التزام صك المرابحة بالقواعد الشرعية وكذلك تقرير مراجع الحسابات.

5- تمويل مجالات الاستدامة البيئية بنظام السلم

يستخدم الاستثمار بنظام صكوك السلم في تمويل المنتجات الزراعية ذات الأثر البيئي، بحيث يتم البيع ودفع القيمة مقدما واستلام المنتجات في موعد لاحق متفق عليه، ويمكن أن تكون الجهة الممولة (المشتري) الجهة الممثلة لحملة الصكوك.

ويشمل الإفصاح لصكوك السلم ما يلي:

- قيمة عمليات التمويل بالسلم في القوائم المالية والإفصاح عن عمليات السلم الموازي في القوائم المالية ضمن المطلوبات.
- رأس المال (قيمة التمويل) السلم عند دفعه للمسلم إليه.
- المخصصات وأنواعها وأسس حسابها في حالة توقع عدم وفاء المسلم إليه المسلم فيه كليا أو جزئيا أو احتمال انخفاض قيمة المسلم فيه.
- الضمانات المقدمة للمصرف لعمليات السلم وطريقه تقييمها ونسبة الضمانات لرأس المال السلم.
- حالات تسليم المسلم فيه ومعالجتها .
- أسباب العجز عن تسليم المسلم فيه آو بعضه وناتج ذلك.
- الأصول المقتناة سلما في نهاية الفترة المالية وأسس تقييمها .
- قائمة التدفقات النقدية لصك السلم ومصادر التمويل والاستخدامات .
- تقرير مراقب الحسابات وهيئة الرقابة الشرعية عن مدي الالتزام بالقواعد والأسس العمل للورقة المالية سواء المحاسبية أو الشرعية .

6- تمويل مجالات الاستدامة البيئية بنظام صكوك التمويل التاجيري

ويمكن تمويل الأنشطة ذات البعد البيئي بصكوك التأجير التمويلي عن طريق شراء وتأجي المعدات والآليات والأصول الثابتة المختلفة وتأجيرها على أن ينتهي التأجير بالتمليك، بحيث تمثل الجهة مصدرة الصكوك المؤجر وتمثل الجهة طالبة التمويل المستأجر.

ويشمل الإفصاح لصكوك التمويل التأجير يما يلي:

- معالجة الأصول في ميزانية صكوك التمويل التاجيري.
- تكلفة الأصول محل التأجير والمصروفات الأولية المباشرة.
- الإفصاح من خلال القوائم المالية والإيضاحات المتمة للميزانية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الجهة مصدرة الصكوك.
- السياسات المحاسبية المتبعة للتعرف علي إيرادات التأجير.
- سياسات الإهلاك المتبعة الخاصة بالأصول المؤجرة ونسبة الإهلاك المطبقة.
- بيان تكلفة الأصول المؤجرة والحركة عليها ومجمع إهلاكها والحركة عليها وأرصدتها في نهاية الفترة، والأرباح والخسائر الناجمة عن عمليات انتقال ملكية الأصول المؤجرة إلي المستأجر خلال الفترة المالية.
- مصروفات الإصلاح الصيانة والتامين ومعالجتها المحاسبية.
- المخصصات التي يسمح للمؤجر بتكوينها لمواجهة التزامات مؤكدة أو محتملة الحدوث ولكنها غير معلومة.
- المعالجة الضريبية لعمليات التأجير التمويلي.
- أي قيود مفروضة علي المستأجر وأي شروط لتجديد أو أي خيارات يتضمنها العقد.
- كيفية معالجة الفرق بين الإيرادات الثابتة والقيمة الإيجارية المستحقة.
- القواعد المحاسبية التي تتبع عند انتهاء عقد التأجير التمويلي.

وتوجد العديد من أنواع الصكوك الإسلامية الخضراء التي تصدر وفق طبيعة النشاط، مثل صكوك الاستصناع، صكوك المزارعة، صكوك المساقاة، وغيرها ستكون محل بحث آخر بعون الله.

النتائج والتوصيات

1- النتائج

توصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الاهتمام الكبير من دول العالم بموضوع التنمية المستدامة بأبعادها المحتلفة، وأدوات تمويلها، وتسارع الدراسات والبحوث للوصول لأفضل ما يحقق أهداف التنمية المستدامة.
- للعالم الإسلامي مساهمة معقولة في تحقيق التنمية المستدامة سواء على المستوى المحلي للأقطار او على مستوى المشاركة الدولية.
- تكثر الدراسات والبحوث الخاصة بتمويل التنمية المستدامة، ومنها التمويل الإسلامي للتنمية المستدامة، لكن لا يوجد دراسة خاصة بالقياس أو الاعتراف أو الإفصاح المحاسبي للصكوك الإسلامية الخضراء.
- لا توجد معايير محاسبية خاصة بالقياس والإعتراف والإفصاح المحاسبي للصكوك الإسلامية الخضراء، والمتاح منها عبارة عن فقرات في بعض المعايير قد تتلامس مع موضوع الصكوك.
- يذخر التراث الإسلامي بدءا من عصر الرسالة مرورا بالتاريخ الإسلامي بكنوز تحتاج إلى من يزيل عنها الغبار لتوجه البشرية إلى ما ينفعها ويصلحها ويحقق آمال المهتمين بشئون الإنسان والمجتمع والبيئة وغيرها.
- يمكن الاعتماد على ما توصلت إليه الدراسة بخصوص متطلبات الإفصاح المقترحة الخاصة بالصكوك الإسلامية الخضراء بكافة أنواعها والأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها.
- المعلومات الناتجة عن متطلبات الإفصاح العامة للصكوك الخضراء ومتطلبات الإفصاح الخاصة بحملة الصكوك، عندما يتم عرضها بمعايير جودة المعلومات، تسهم ويمكن الآعتماد عليها في اتخاذ قرارات ذات جودة لكل مستخدميها.

2- التوصيات

يوصي الباحث في نهاية الدراسة بما يلي:

- اضطلاع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمهمة إصدار معايير للقياس والإفصاح خاصة بتمويل الاستدامة بأدوات التمويل افسلامية ومنها الصكوك الخضراء.
- الباحثين والدارسين باعتبار هذه الدراسة نواة مقبولة ليبنى عليها كافة المتطلبات المحاسبية والمالية اللازمة لمزيد من استخدام سهل وميسور وصحيح لأدوات التمويل الإسلامية، لتأخذ مكانتها الطبيعية عللا المستوى الدولي.
- مؤسسات التمويل الإسلامي بمزيد من الدراسة ودعم الباحثين خاصة الشبان منهم لإخراج ما في تراث هذه الأمة من كتوز تفيد منها البشرية.
- رجال الأعمال والتنفيذيين من المسلمين باستخدام ما أنتجته البحوث والدراسات في تحسين وتطوير أداء شركاتهم بما يحقق أهدافهم المالية والإقتصادية وريادة في مجال الاستدامة على المستوى المحلي والإقليمي بل والدولي أيضا.

مراجع البحث

أولا: الكتب

1. الأبجي ، كوثر عبد الفتاح.(1996). قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي . المعهد العالمي للفكر الإسلامي . القاهرة. مصر.
2. الألباني، محمد بن ناصر.(1986).صحيح الجامع الصغير. المكتب الإسلامي. القاهرة.
3. ----------(1986). صحيح سنن ابن ماجة. المكتب الإسلامي القاهرة.
4. ----------(1988). صحيح سنن النسائي. المكتب الإسلامي القاهرة.
5. البخارى ،أبو عبد الله محمد. صحيح البخارى. دار الشعب. القاهرة .
6. بدوي، محمد عباس و البلتاجي، يسري محمد. (2013). المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق. المكتب الجامعي الحديث.الاسكندرية. مصر.
7. حمود، سامي حسن.(1991). تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية . دار الاتحاد العربي للنشر.
8. دراز ، محمد عبد الله. (1979). دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية. دار القلم .
9. دوجلاس موسشيت. (2000). ترجمة وفاء شاهين. مبادئ التنمية المستدامة. الدار الدولية للاستثمارت الثقافية. مصر، ط1.
10. شحاتة ، حسين حسين (1992). محاسبة المصارف الإسلامية. سلسلة الفكر المحاسبي الإسلامي. القاهرة.
11. عطية ، جمال الدين. (1993). البنوك الإسلامية . المؤسسة الإسلامية للدراسات والنشر والتوزيع.
12. ناصر، الغريب محمد(1996). أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل . مؤسسة أبوللو للطباعة والنشر.القاهرة.

ثانيا: الأبحاث والدراسات والرسائل العلمية

1. الإبراهيمي.حسن عبد الكريم .(2018)."توظيف معايير محاسبة الاستدامة معيار FNO101 المصارف التجارية لتحسين الافصاح والشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين ".رسالة ماجستير .جامعة كربلاء .قسم المحاسبة. العراق.
2. أبو النصر ، عصام. (1997). " نموذج محاسبي مقترح لقياس وتوزيع عوائد صناديق الاستثمار في ضوء الفكر الإسلامي ". ندوة صناديق الاستثمار في مصر الواقع والمستقبل. مركز صالح عبد الله كامل. جامعة الأزهر. مصر.
3. إسماعيل ، سليمان محمد مصطفي(1992). "العقود المالية في الفقة الإسلامي والفكر المحاسبي دراسة تحليلية". مجلة الدراسات والبحوث التجارة . كلية التجارة. بنها.
4. التهامي، ورزيق (2019). أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة -الصكوك الإسلامية الخضراء أنموذجا. مجلة الاقتصاد الجديد. ع 10 . ص 98 - 116
5. الجبلي, وليد سمير عبد العظيم (2017) أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية , مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد 2.
6. الجبوري، وآخرون، 2019) "إمكانية تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية في التقارير المالية لتعزيز جودة الابلاغ المالي للمصارف العراقية الاهلية في محافظة البصرة ". حولية المنتدى للدراسات الإنسانية. ع39. 299-316
7. حسناء ، مشري .(2014). " دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف" ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14
8. الحفناوي، محمد صالح. (1993). "الشهادات الإسلامية المقترحة لتعبئة الموارد المالية ". مجلة دراسات اقتصادية إسلامية .البنك الإسلامي للتنمية. جدة.
9. حمود ، سامي حسن.(1417) " معايير احتساب الأرباح في البنوك الإسلامية" . دراسات اقتصادية إسلامية .ج 3 . ع 3.
10. خير الله ، وليد. (1994) "سندات المقارضة باعتبارها أساسا للمشاركة في الأرباح ". مجلة دراسات الاقتصاد الإسلامي , ج1 .ع2.
11. زكي ، خالد محمد عبد المنعم. (1992). "مشاكل القياس والنظم المحاسبي للمشاركات في المصارف الإسلامية – دراسة نظرية تحليلية" رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة ، جامعة الأزهر. مصر.

12. عبد الرايات ، خلاوي.(2020). "دور محاسبة الاستدامة ومعاييرها في تحسين المحتوى المعلوماتي لمخرجات النظام المحاسبي في الوحدات الصحية". Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences.ع12 .83–41 .
13. العرموطي، أحمد عدنان، ونور، عبد الناصر. (2013). "أثر محاسبة الاستدامة على تقارير البلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية". حامعة الشرق الأوسط. عمان .الأردن .
14. عمر، محمد عبد الحليم . (1997). " المعالجة المحاسبية لأرباح صناديق الاستثمار من منظور إسلامي ". ندوة صناديق الاستثمار في مصر الواقع والمستقبل مركز صالح عبد الله كامل. جامعة الأزهر.مصر.
15. قابل ، سامي. (1991). "إ طار محاسبي مقترح لصيغة الاستثمار بالمرابحة المطبق بشركات توظيف الأموال الإسلامية". تقرير مقدم لندوة الاستخدامات والأنشطة الاقتصادية بشركات توظيف الأموال الإسلامية. جمعية الاقتصاد الإسلامية. القاهرة . مصر.
16. كورتل، فريد ،وعرقوب، خديجة " دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا". http://platform.almanhal.com/Reader/Article/99075
17. محيسن ، فؤاد محمد أحمد.(2006)." نحو نموذج تطبيقي إسلامي لتوريق الموجودات". رسالة دكتوراه غير منشورة. الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية. الأردن. ص: 66-67.
18. مطبوش، العلجية ، و بوجنان، خالدية. (2019). "دراسة قياسية لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق التمويل بالصكوك الخضراء- التجربة الماليزية نموذجا". المؤتمر الدولي حول: الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة- تجارب ومقاربات. أنطاليا، تركيا.
19. الناغي، محمد السيد(1985) " السياسات المحاسبية في المصارف الإسلامية تحليل واتجاهات التطوير ". المجلة العلمية لتجارة الأزهر.ع.12.
20. الهادي ، أشرف يحي محمد.(1995). "الجوانب الأخلاقية والسلوكية في الفكر الإسلامي ودورها في رفع كفاءة اداء المحاسب ". رسالة دكتوراة غير منشورة . كلية التجارة جامعة الازهر. مصر.

ثالثا: المعايير المحاسبية والحوكمة والشرعية

- معيار IAS 41 من معايير المحاسبة الدولية.
- معيار IFRS 7 من معايير إعداد التقارير الدولية.
- معيار رقم 1 من معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- معيار رقم 17 من المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- معيار رقم 25 من معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- معيار رقم 6 من معايير الحوكمة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- معيار رقم 7 من معايير الحوكمة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

رابعا: المراجع الأجنبية

1. Biommestein, H.J ,(1995) (OECD) , Struciural Cnanges in Financial Market : Overview Of Trends and Proposals, OECD Document ,copy wright.
2. Deswanto, Refandi Budi, (2018)," The associations between environmental disclosures with financial performance, environmental performance, and firm value " Social Responsibility Journal, Vol. 14 Issue: 1
3. Faris Hadad-Zervos ،ttps://blogs.worldbank.org/ar/voices/eastasiapacific/malaysia-launches-the-worlds-first-green-islamic-bond.
4. Goodisan, Nicholas.(1989).The Requisity Role of The Stock Exchange, London Stock Exchange.
5. Huq, M. Azizul,(1988) "Utilization of Financial Instrumnt ،A case study of Bongladesh", paper preented in the seminar held in kualalumpor.
6. Kieso, Donald E. (2007)."Intermediate Accounting", 9 Edition, John Wiley & Sons Inc, USA,.
7. Neumayer, E. (1999). Weak versus Strong Sustainability: Exploring the Limits of Two Opp http://www.e-elgar.com/shop/isbn/9781840640601.

8. United Nations.(1987). World Commission on Environment and Development, Our Common Future .Exford univ. USA.
9. Yaldo, Ilham,(2015),” An Ontology for Sustainability Reporting Based on Global Reporting Initiative (GRI) G4″, Doctor Thesis, School of Accounting, University Of Curtin.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. WWW .aaoifi.com
2. www.arabbanks.net/2023/07/14
3. www.blogs.worldbank.org/ar
4. WWW.businessexchange.con/files/editorial/199904/barrry.html.
5. www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/file
6. WWW.DSC.edu.dept /MSA/Economics/ n banks. h1
7. www.globalreporting.org/standards
8. www.iasb.org
9. www.iifa-aifi.org/ar/2300.html
10. WWW.investorsnet.com /cgi-bin/bookstore/pratta97book.
11. www.lambercpa.com
12. www.moodys.com
13. www.sasb.org
14. www.sustainability-excellence.com
15. www.un.org/sustainabledevelopment.
16. www.unfccc.int/2860.php.